أوراق بحثية

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الأمن والتنمية: شراكة استراتيجية لتحقيق التقدم المستدام في ظل المتغيرات العالمية

سيف ضياء دعير

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الأمن والتنمية: شراكة استراتيجية لتحقيق التقدم المستدام في ظل المتغيرات العالمية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية، الدراسات السياسية

الاصدار / أوراق بحثية

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، شؤون إقليمية ودولية

سيف ضياء دعير / أكاديمي في العلوم السياسية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

توطئة:

تعد قضية الأمن المستدام ركيزة أساسية لوجود المجتمعات الإنسانية واستمرارها، إذ ينبع من إرادة الشعوب ويشكل حجر الزاوية في بناء الدولة، وتستند الأنظمة السياسية بدورها إلى هذه الغاية في سعيها الدؤوب نحو تحقيق التنمية المستدامة، التي تمثل بوصلة دقيقة لقياس استقرار الدول ونموها وتقدمها وازدهارها، كما تمثل مظلة، ودرعاً حامية للأفراد والجماعات من مختلف الأخطار التي قد تطرأ، سواء كانت نابعة من داخل المجتمعات أو من خارجها، تقوم هذه العملية وتتجذر على أسس متينة من المؤسسات القوية و قيم العدالة والسلام، مما يسهل ويتيح للأفراد تنوع خياراتهم ويمكنهم من الانخراط في أنشطتهم وأعمالهم الاعتيادية اليومية برعاية وحماية كاملة دون عوائق أو تأثيرات سلبية قد تفضي إلى التردي والتراجع، وتُعيق الإبداع وتخفض معدلات الإنتاج، فالتنمية والأمن صنوان متلازمان ووجهان لعملة واحدة لا يمكن تصور أحدهما بمعزل عن الآخر، كونهما يشكلان علاقة تبادلية تستند فيها التنمية إلى الحكم الرشيد كركيزة أساسية لبناء أمن وطني فعال ومستدام، إذ إن الحكم الرشيد، القائم على (الشفافية، المساءلة، والمشاركة)، يُعزز من قدرة الدولة على توفير الأمن المستدام، ويرسخ الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، مما يُسهم في بناء مجتمعات مُتماسكة وقادرة على مواجهة التحديات، كما ولا يُغفل دور التكنولوجيا الحديثة في تعزيز الأمن المستدام من خلال تطوير أنظمة المراقبة والرصد، وتحسين قدرات الاستجابة السريعة للأزمات والكوارث، مسهماً في بناء بيئة آمنة ومستقرة تعزز من فرص التنمية والازدهار؛ فالأمن المستدام، ليس مجرد حماية من التهديدات، بل هو منظومة متكاملة تسهم في بناء مجتمعات (حرة، عادلة، ومزدهرة)، تحقق تطلعات شعوبها نحو مستقبل أفضل.

في ضوء هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الأمن الشامل والمستدام بمختلف أبعاده، وتحليل تداخلاته في المجتمع العراقي على الأصعدة (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والسياسية)، كما تهدف إلى توضيح المسار الذي يفسر العلاقة التبادلية التي تربط أبعاد التنمية المستدامة بكيفية تمكن المجتمعات من مواجهة تحديات الأمن، سعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المعروفة عالمياً(SDGs)؛ والسعي الى تقديم فهم معمق للعلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية وتسلط الضوء على السياق الخاص بالبناء الوطني العراقي، انطلاقاً من وعي إداري واستثماري، مع إبراز التحديات والفرص المتاحة لبناء تلك العلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية، ووضع استراتيجيات مستدامة لتعزيز البناء الوطني في العراق.

الكلمات المفتاحية : «الأمن المستدام»،«التنمية المستدامة»،«الحوكمة الرشيدة»، «الفاعلون الأساسيون".

مصطلحات الدراسة:

1. الأمن المستدام[1*]: إطار استراتيجي معاصر، تسعى من خلاله الدول إلى تحقيق الاستقرار الشامل والمتكامل والحماية من التهديدات الداخلي والخارجية، غير المُقتصرة على الحماية العسكرية، ففي ظل عالم متشابك ومعقد، تتداخل فيه القضايا العالمية والمحلية بشكل غير مسبوق، بات الأمن الوطني منظومة شاملة ومتعددة الأبعاد، تشمل الجوانب ((الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والبيئية))، وفي خضم العولمة المتسارعة وتفشي التهديدات غير التقليدية، كالتهديدات السيبرانية والجرائم الإلكترونية والتغير المناخي و انتشار الأوبئة، والتي تفرض على الدول اعتماد استراتيجيات متكاملة ومرنة للتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك ((المؤسسات الحكومية، منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص))، سعياً لبناء منظومة دفاعية وطنية متينة وقادرة على التصدي لتلك التحديات، فالأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين يمثل منظومة متكاملة تعزز مرونة الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات المتجددة باستراتيجيات استباقية وشاملة.

2. التنمية المستدامة [2]:** نمط حديث وإطار عمل استراتيجي متكامل يجسد نموذجاً حضارياً معاصراً، صُمم لمواجهة تحديات العصر الراهن، وغايته بناء واقع مستدام يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ويرتكز هذا النموذج على التوازن الدقيق بين الأبعاد ((الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية))، واضعاً جودة حياة الإنسان في صميم اهتماماته؛ ويتم ذلك من خلال ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام، مع الحفاظ على البيئة وصون التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد، بعيداً عن الإسراف والتبذير؛ إذ يُترجم هذا المفهوم إلى نهج تكاملي يسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة، بحيث يحقق الازدهار للإنسان وللكوكب على حد سواء.

---

1 * للمزيد انظر : علي عبد الهادي المعموري :سياسة الأمن الوطني في العراق (بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)

2 ** للمزيد انظر :

United Nations General Assembly: Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development Report 70/1 (New York: United Nations, General Assembly, 2015.

3. الحكم الرشيد [3(***)] **:** وهو الإدارة الفعالة والنزيهة للشؤون العامة على جميع المستويات، عبر ممارسة السلطة (السياسية، الاقتصادية،والإدارية)، إذ يتضمن منظومة متكاملة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي تمكن المواطنين ومختلف فئات المجتمع من التعبير عن (مصالحهم، ممارسة حقوقهم، الوفاء بالتزاماتهم، وحل خلافاتهم سلمياً) إذ تجسد الحوكمة الرشيدة إطاراً شاملاً للعمل السياسي والاقتصادي والإداري، يضمن العيش بحرية وكرامة، ويوفر بيئة مواتية لتحقيق الرفاهية والمصلحة العامة من خلال التفاعل البناء بين المؤسسات والآليات والقواعد الرسمية وغير الرسمية.

المحور الاول : الترابط الديناميكي (الأمن، الحوكمة، والتنمية المستدامة) : علاقة التأثير والتأثر

إن بناء استراتيجية أمنية وطنية متينة تستند إلى أسس راسخة، لبلوغ بيئة مثلى تمكن الأفراد من الإسهام الفاعل في التقدم وتحقيق أهدافه التنمية المستدامة، لا بد من وجود مؤسسات حكومية سليمة تخضع للمساءلة، وتواكب الممارسات الفضلى في جميع المجالات، إذ يجب تحديد عناصر هذه الاستراتيجية وتوظيف الحكم الرشيد عبر توفير بيئة آمنة تشجع (الإبداع، المشاركة، الشفافية)، مع التركيز على بناء القدرات، ويتحقق ذلك بتعزيز (سيادة القانون، محاربة الفساد، تشجيع الاستثمار)، من خلال (قضاء مستقل، إعلام حر، مجتمع مدني فاعل)، إن بتضافر تلك الجهود، نحقق التنمية المستدامة، ونبني مستقبلاً زاهراً، وكما يلي:

اولاً: الحكم الرشيد والأمن المستدام _ شراكة استراتيجية لمستقبل آمن

يُعد مفهوم الحكم الرشيد نظاماً ونهجاً إدارياً قائماً على اسس ومبادئ تشمل (العدالة، الإنصاف، حماية حقوق الإنسان الأساسية، وصون كرامته)؛ وقد أرست مبادئه وممارساته، جذوراً راسخة تاريخياً خصوصاً منذ فجر الإسلام، إذ جسدت توجيهات الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» لمالك الأشتر، حاكم مصر، والتي تمثل نموذجاً يُحتذى به في إدارة شؤون الحكم، والتي أكدت على أهمية الرحمة والعدل مع الرعية باعتبارهم إما إخوة في الدين أو نظراء في الإنسانية، وهو ما يجسد جوهر الحكم الرشيد القائم على احترام كرامة الإنسان وصون حقوقه.[4]

3 (***) للمزيد انظر : الامم المتحدة البرنامج الإنمائي المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية والإنسانية العربية، 2002

4- حمد الريشهري : موسوعة الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ ج4 (لبنان، بيروت :دار الحديث للطباعة والنشر 2004) ص234.

أما حديثاً، لم يكن مستغرباً أن يشير كوفي عنان الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة الى أهمية الحكم الرشيد في مكافحة الفقر والجوع وتعزيز التنمية المستدامة، بوصفه البعد العقلاني للسياسات العامة الهادفة لتمكين الأفراد من (بناء مستقبلهم بأنفسهم من أجل أنفسهم)[5]، متجاوزاً النظرة التقليدية لمجرد مشاركة الشعب في الحكم، بل يركز على كيفية ممارسته بما يعزز القيم البناءة ويحد من الهدامة[6]، عبر ضمان (المشاركة الفعالة، الكفاءة) في صناعة واتخاذ وتطبيق القرارات.

إلى جانب ذلك، فقد شهد دور الدولة تحولاً جذرياً في ضوء المفهوم المتجدد للحكم الرشيد، حيث انتقل من كونه الفاعل المركزي المهيمن إلى شريك رئيسي مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع[7]، في مختلف المجالات التنموية بما يلبي الامتثال لاحتياجات الحاضر دون المساس بمستقبل الأجيال القادمة، ويستلزم ذلك توازناً دقيقاً بين التنمية الاقتصادية الشاملة والاستقرار الداخلي، وهو ما يتوافق مع رؤية باري بوزان(8*) للدولة كشراكة متكاملة بين ثلاثة عناصر رئيسية تساهم في تحقيق الأمن الوطني[9]:

1. القاعدة المادية الفيزيائية للدولة من (الشعب، الموارد، والتكنولوجيا).

2. المؤسساتية المتمثلة في النظامين (الإداري، والسياسي).

3. العنصر الأمني يتمثل في حماية (المكونات من كافة التهديدات الأمنية المحتملة).

إن فهم هذه العناصر وتفاعلاتها، يعد أساساً لتحويل مفهوم الحكم الرشيد من إطار نظري إلى ممارسة عملية تعزز بناء مجتمعات مزدهرة مستدامة، عبر تحديد التهديدات الأمنية التي قد تواجه مكوناتها، لذا يتجلى تطور مفهوم الأمن ليتجاوز حماية الحدود

5- طارق نوير : الحوكمة والمعلوماتية في الدول العربية،مبادئ وممارسات حكومة الشراكة (مصر،القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2006) ص98.

6- سام دلة : من دولة القانون الى الحكم الرشيد،(سوريا، دمشق:مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون،مجلد30،عدد2،2014) ص88.

7- وفاء معاوي: الحكم المحلي الرشيد كاليه للتنمية المحلية في الجزائر (الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق،جامعة باتنة،2010) ص29.

8 * باري بوزان أحد منظري مدرسة كوبنهاغن للدراسات الامنية.

9- سليم قسوم: الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية الجديدة دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية،ط1 (الامارات ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية،2018) ص 108.

متبنياً مفهوم (الأمن اللين) المتعلق برفاهية الأفراد وحمايتهم من التهديدات غير المباشرة أو غير العسكرية المتنوعة، (كالفقر، الجوع، البطالة، الفساد، الهجرة غير الشرعية، التفكك الأسري، المخدرات والإرهاب)[10] وفقاً لمدرسة كوبنهاغن(*[11]*)، كما ويعد الشعور بالانتماء والأمان، والثقة بالازدهار في مجتمع عادل، أساساً لاستدامة الأمن الوطني، فوجود هويات فرعية متنافسة يشكل تهديدا حقيقياً للنسيج الاجتماعي، والانقسام والصراع بدلاً من التعاون والاستقرار[12] وتتجلى هذه التهديدات بوضوح في دول عالم الجنوب، التي تعاني من (ضعف البنية المؤسسية، عدم كفاءة النظام السياسي)، مما يغذي الصراعات على الموارد الطبيعية القائمة على (الأنانية بدلاً من التعاون)، ومعتمدة على المكونات المجتمعية بدلاً من مؤسسات الدولة كمصدر للحماية في بيئة يسودها الخوف وانعدام الأمن الوطني العام وبالتالي تراجع التنمية، وهنا يبرز دور الحكم الرشيد كأداة أساسية لبناء نظام عام مستدام يراعي اعمال أهداف التنمية المستدامة ليعزز الأمن الوطني فهو يتعلق بإدارة التنوع الاجتماعي وتحقيق التوازن في العلاقات بين مختلف الفاعلين في المجالات، بما يضمن الاستقرار والأمن الشامل المستدام.

ثانياً: استراتيجية الأمن الوطني المستدام، الحكم الرشيد مفتاح التنمية المستدامة

تنطلق التنمية المستدامة من مبدأ أساسي يتمثل في ترسيخ الديمقراطية وبناء نظام اجتماعي عادل، يسعى إلى تمكين الأفراد، من خلال (المشاركة الفعالة في الصيرورة التنموية والسياسية)، وذلك يتجلى في توسيع خياراتهم وتعزيز قدراتهم للوصول إلى مستوى معيشي رفيع

10- نوري عزيز: معضلة المفاهيم والمدركات الامنية واثارها على مستقبل الدراسات الامنية،(الجزائر : مجلة الحقوق والعلوم السياسية،المجلد 11، العدد 2، 2024)،ص 217.

11 ** تشير مدرسة كوبنهاغن إلى برنامج بحثي نقدي في الدراسات الأمنية، انطلق من معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام (1985-2003)، بمشاركة باحثين بارزين ك(أولي ويفر، وجاب دي وايلد، وباري بوزان)، تميزت هذه المدرسة بتحديها للنظرة الأمنية التقليدية المركزة على الجوانب العسكرية والدولة، مقدمة إطاراً تحليليا جديداً للأمن، مبتعدة عن النظرية الواقعية، وبالرغم من انتهاء المشروع رسمياً عام 2004، إلا أن إرثه الفكري، المتمثل في كتاب (الأمن: إطار تحليلي جديد) لا يزال مؤثراً في الدراسات الأمنية المعاصرة.

للمزيد انظر :

Bill McSweeney, “Identity and security: Buzan and the Copenhagen school”, Review of International Studies, Vol. 22, No. 1 (1996), pp.81-94, Barry Buzan and Ole Wver, “Slippery? contradictory? sociologically unstable? The Copenhagen school replies”, Review of International Studies, Vol. 23, No. 2 (1997), pp. 52-143

12- سعيد ياسين : التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي (المغرب : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهان 2016) ص 16.

وهو ما يتوافق مع تعريف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كمنظومة متكاملة من الآليات والأساليب التي تجمع جهود المجتمع مع السلطات العامة بهدف الارتقاء بجودة الحياة في جميع مناحيها على الصعيدين المحلي والوطني؛ كما وتهدف إلى دمج هذه المجتمعات في النسيج الوطني وتعزيز مشاركتها الإيجابية في مسيرة التقدم والازدهار وانطلاقاً من هذه الرؤية، تتجلى العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية كما يلي [13] :

1. **البعد الوطني:** يرتكز على الشمولية والتوازن بين جميع فئات المجتمع وطبقاته مع مراعاة (التوزيع الجغرافي بين الحضرية والريفية، العدالة وتكافؤ الفرص للجميع).

2. **البعد المستقبلي:** الاستدامة ومراعاة احتياجات الأجيال القادمة عبر إدارة رشيدة للموارد وحماية البيئة.

3. **البعد العالمي:** التوزيع العادل للثروات والتعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية المشتركة.

لذا تُعد هذه الأبعاد الثلاثة إطاراً متكاملاً لفهم العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد، إذ يمثل الأخير، الركيزة الأساسية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة .ولبلورة استراتيجية وطنية فعالة للأمن الوطني المستدام، تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، واتباع نهج تكاملي يضمن مراعاة العناصر الأساسية التالية:

1. **المساءلة:** تعد آلية عمل جوهرية تقوم على مبدأ خضوع جميع المسؤولين وصناع القرار في القطاعات (الحكومية العامة، الخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني) للمحاسبة أمام الرأي العام وأصحاب المصلحة، وتختلف آلياتها تبعاً لطبيعة كل منظمة ونطاق القرار (داخلياً أو خارجياً) [14]

13- للمزيد انظر، اسماعيل الشطي واخرون : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (مجلة المستقبل العربي :مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 309، 2004) ص 123-95.
14- منظمة الامم المتحدة، البرنامج الانمائي: ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة،(وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي،1997)،ص10.

وقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية مكافحة الفساد[15]* باعتباره عائقا أمام التنمية المستدامة، مشدداً على أن الحد منه يعد أمراً حاسماً للحد من (الفقر، تعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة، وتحسين إدارة الحكم)[16]، بعبارة أخرى، فإن المساءلة تجسد مفهوم (المحاسبة عن الأعمال) و(تحمل مسؤولية أداء العمل وتولي المناصب) [17].

2. الشفافية: تمثل إحدى الركائز الأساسية وتقوم على مبدأ حرية تدفق المعلومات وإتاحتها لجميع المعنيين، بما في ذلك (المواطنون، أصحاب المصلحة، القطاع الخاص) وتقتضي الشفافية توفير معلومات كافية وواضحة تمكن من فهم آليات عمل المؤسسات ورصدها[18]، كما وتعد من أهم سمات الحكم الرشيد، إذ تبني على مبدأ (عدم إخفاء أي أمر في الشأن العام عن المواطن)[19]، وتسهم في بناء الثقة وتعزيز الاستقرار والأمن الوطني المستدام.

3. المساواة: ركيزة أساسية للعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، فهي تتجاوز مجرد تكافؤ الحقوق الفرص والواجبات بين الأفراد في المجتمع، بغض النظر عن أي اعتبارات (عرقية، جنسية، طبقية، أو دينية)[20]، لتصبح آلية عمل فاعلة تضمن وتعزز رفاهيتهم، وتمكنهم من المساهمة الفعالة في مسيرة التنمية، إذ ان تجاهل أوجه عدم المساواة، لا سيما بين الجنسين [21]، يهدد بشكل مباشر (تحقيق أهداف أجندة للتنمية المستدامة 2030)، ويقوض جهود بناء مجتمعات منصفة ومستدامة، ترسخ الديمقراطية الحقيقية وتضمن الحريات الأساسية، إذ أن التمييز واللامساواة يؤديان حتماً إلى تآكل هذه الحريات، مما يزعزع استقرار المجتمع ويهدد التنمية.

---

15 * عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة العامة أو الوظيفية لتحقيق مكاسب شخصية، سواء من خلال (الرشوة، استغلال النفوذ، المحسوبية، الغش، أو الإكراه) لتسريع الخدمات، أو الاختلاس.

16- منظمة الامم المتحدة، البرنامج الانمائي: مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم،(شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم،مكتب السياسات الانمائية، 1998)،ص ص17-15.

17- عماد صلاح عبد الرزاق: الشفافية ومراقبة الفساد،(بغداد: مجلة المنصور،العدد 18، 2012)،ص95.

18- منظمة الامم المتحدة: البرنامج الانمائي 1997، مصدر سابق الذكر،نفس الصفحة.

19- المركز الفلسطيني للاتصالات والسياسات العامة التنموية: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد،(الخليل : فلسطين، 2011)،ص14.

20- نعمان احمد الخطيب :الوجيز في النظم السياسية،ط2 (الاردن عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011)،ص 162.

21- منظمة الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا: عدالة النوع الاجتماعي والقانون تقيم للقوانين المؤثرة على المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية (برنامج الامم المتحدة الانمائي،2018)،ص7.

4. التشاركية: تجسد مبدأ أساسياً في بناء مجتمعات قوية ومستدامة، إذ تتمحور حول إشراك جميع الأفراد، رجالاً ونساءً، في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم اليومية، سواء مباشرة أو عبر مؤسسات تمثيلية شرعية[22]، وتعتمد على ضمان حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، إلى جانب تنمية القدرات اللازمة للمشاركة البناءة، من العناصر الأساسية لترسيخ ثقافة التشاركية؛ إن تمكين مختلف شرائح المجتمع في تحديد الاحتياجات وصياغة السياسات يسهم في بناء أكثر استقراراً وأمناً، ويعزز استدامة التنمية[23]؛ فالاستماع إلى أصوات أصحاب المصلحة ومشاركتهم الفعالة يمكن من تصميم وتنفيذ مشاريع وبرامج إنمائية تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم.

5. التجاوب المسؤول: أحد الركائز الأساسية لبناء جسور الثقة بين المؤسسات والمجتمع، إذ يرتكز على مبدأ توجيه عمل المؤسسات لخدمة جميع أصحاب المصلحة[24]، ويتطلب هذا النهج (قدرة على استشراف احتياجات المواطنين وأولوياتهم)، و (الاستجابة لها بكفاءة وفعالية) من خلال (سياسات وخطط عمل واضحة، وبرامج زمنية محددة وملزمة)، بما يحقق رضا المجتمع ويتماشى مع المتغيرات (الاجتماعية الاقتصادية، والسياسية) لترسيخ دعائم الاستقرار والأمن المستدام[25]؛ فهذا التجاوب لا يمثل مجرد استجابة لمتطلبات آنية، بل استثماراً في المستقبل التنموي عبر بناء علاقة مستدامة قائمة على الثقة والشراكة.

6. الفعالية والكفاءة: نظام عمل يركز على تحقيق أفضل النتائج بأفضل استخدام للموارد المتوفرة والمتاحة[26]، فالفعالية تقاس بمدى قدرة العمليات والمؤسسات على تلبية الاحتياجات من خلال إدارة كفوءة وعقلانية للموارد ؛ بينما تشير الكفاءة إلى تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة ؛ إذ ترتبط الفعالية بالمدخلات (الموارد)، بينما الكفاءة بالمخرجات (النتائج)[27]، إن تحسين الفعالية والكفاءة يعزز استدامة التقدم التنموي، ويسهم في بناء مجتمعات أكثر ازدهاراً وأمناً.

22- منظمة الامم المتحدة البرنامج الانمائي 1997، مصدر سبق ذكره،ص9.

23-Bertelsmann Stiftung et al: A Guide to Developing and Implementing Local Economic Development Strategies (Washington: World Bank, 2004), p. 27.

24- منظمة الامم المتحدة البرنامج الانمائي 1997، مصدر سبق ذكره،ص7.

25- Dalby Simon: Rethinking Security and Environmental Links (Ankara: Council on International Relations Association Journal of International Relations, 5/18, 2008) p.179.

26- اسيا بلخير : ادارة الحكمانية ودورها في تحسين الاداء التنموي بين النظرية والتطبيق، الجزائر انموذج،(الجزائر :رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية والاعلام،جامعة بن يوسف خده2009)،ص53

27- عبد الكريم سعد محجوب: النظام السياسي الامثل بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الانسان،(بغداد:مجلة السياسة والدولية،الجامعة المستنصرية،العدد 20، 2012)، ص,ص -335 346

7. سيادة واتباع حكم القانون : تعد إحدى الركائز الأساسية لتحقيق العدالة وبناء مجتمعات آمنة ومستدامة، إذ يتطلب ذلك أطراً قانونية عادلة ومنصفة تطبق بحيادية على الجميع، كما نصت عليه مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[28]، إذ إن سيادة القانون تعني خضوع جميع أطراف المجتمع، (أفراداً ومؤسسات)، للمنظومة القانونية، مع ضمان تطبيقها بالتساوي عبر مؤسسات قضائية عادلة ومستقلة تعمل وفقاً للمعايير الدولية التي تراعي جميع الأفراد[29]، لتعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، ويشجع المشاركة في التنمية، بما يسهم في بناء أمن مستدام.

8. بناء التوافق والإجماع: يعد أحد أهم مرتكزات الحكم الرشيد، إذ يوجه المصالح المختلفة نحو تحقيق مصلحة الجماعة، ويسعى لبلورة توافق واسع في الآراء حول السياسات والإجراءات، ويرتبط بناء التوافق بالاستقرار السياسي والحد من العنف[30]، إذ يعزز التماسك المجتمعي ويرسخ الأمن والاستقرار، وتجسد هذه العملية تعبئة للموارد وتحديداً للفرص، بما يسهم في بلورة سلوك تعاوني بين النخب، ويكبح العنف والتطرف، وهكذا تعمل مبادئ الحكم الرشيد، كالشفافية والعدالة وسيادة القانون، بترابط لتحقيق الاستقرار والأمن المستدام [31]، فلا مكان (للخلاف والصراع) في سياسات تُبنى على (المشاركة ، الشفافية العدالة وتحت مظلة القانون).

في ختام هذا الجزء من الدراسة، يتضح أن استراتيجية الأمن الوطني القائمة على مبادئ الحكم الرشيد تعد ركيزة أساسية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات مزدهرة وآمنة، فحوكمة التكامل بين (المساواة، التشاركية، التجاوب المسؤول، الفعالية والكفاءة) تمكن المجتمعات من مواجهة التحديات، وضمان أمن شامل ومستدام، بما يسهم في بناء مستقبل أفضل، ونهضة شاملة.

28- للمزيد انظر : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمدة من قبل الامم المتحدة في جلستها العامة الـ183 المنعقدة في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

29- محمد العجلوني : آثار الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية (المجلة العربية للإدارة : مجلد 39، العدد 4،2019) ص 28.

30- الامم المتحدة البرنامج الانمائي 1997: مصدر سبق ذكره،ص10.

31- اسماعيل الكافي : معجم مصطلحات عصر العولمة سياسية اقتصادية اجتماعية نفسية اعلامية (عمان: دار الثقافة للنشر،2006) ص162.

المحور الثاني : الفاعلون الأساسيون وآليات إرساء الحوكمة؛ تأثيرات متبادلة على التنمية المستدامة

إن بناء استراتيجية أمن مستدام فعالة، ينطلق من ترسيخ أسس ومبادئ الحكم الرشيد، والذي يمثل تفاعلاً متناغماً بين (المواطن، المجتمع المدني، السلطة الدستورية المدنية) ويقوم هذا الحكم على مبدأ الشرعية الديمقراطية، المتجذرة في ركيزتين أساسيتين: (الشرعية) وهي الرضا الشعبي المتجسد في اختيارهم الحر عبر الانتخابات، و(المشروعية المؤسسية) المنعكسة في الإنجازات المحققة على مسارين مترابطين: (ضمان الحقوق والحريات)، و(بناء مؤسسات فاعلة لحمايتها) كما وتتجلى الأطراف الفاعلة في البناء بـ(المواطن: المنخرط بمشاركته الفعالة ومساءلته البناءة)، و(المجتمع المدني: بدوره الرقابي والتوعوي)، و(السلطة الدستورية المدنية: بالتزامها بالشفافية والمساءلة وتوفير بيئة تمكن من المشاركة الفعالة)، و(القطاع الخاص: بمساهمته في التنمية الاقتصادية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية) [32]، ولتحقيق ذلك، لا يكفي مجرد طرحه الحوكمة كمفهوم نظري، بل يتطلب بناء هياكل ومؤسسات تجسده على أرض الواقع لتنظم العلاقة بين هذه الأطراف الفاعلة، فغياب هذه الهياكل يهدد بتحويل الحكم الرشيد إلى شعار أجوف يُرفع في المناسبات دون تطبيق فعلي، لذلك يجب أن ينظر إليه كمشروع مجتمعي شامل، ويتمثل أبرز المساهمين في هذا المشروع كما يلي:

1. رؤية القيادة ودور صناع القرار

يُعد صانع القرار أحد الفواعل المعنيين في ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، لما يملكونه من تأثير في بلورة الاستراتيجية الأمنية التي تراعي أهداف التنمية المستدامة، إذ يمكن تبيان ذلك من خلال تعريف البنك الدولي للحوكمة بأنها ممارسة السلطات لإدارة شؤون المجتمع استناداً إلى آليات تمكن المواطنين من التعبير عن مصالحهم والتمتع بحقوقهم والوفاء بالتزاماتهم[33]، ويتجلى ذلك عبر ثلاث ركائز مترابطة وكما يلي[34] :

32- عامر حسن فياض: نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح، (بغداد: مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2011) ص أ.

33- The World Bank:Governance & Development The World Bank Publication (Washington D.C: 1992), p1.

34- الأمم المتحدة : البرنامج الانمائي للتنمية الحوكمة من اجل التنمية البشرية المستدامة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وثيقة سياسية، 1997) ص 3.

*الركيزة السياسية: تعنى بعمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتنفيذ السياسات العامة.

*الركيزة الاقتصادية: القرارات المؤثرة في الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها بالاقتصاديات الدولية.

*الركيزة الإدارية: تجسد النظام الإداري المعني بتنفيذ السياسات العامة واستدامتها.

وبناءً على ذلك، يُجسد صناع القرار، كقادة الدول، محركاً أساسياً لديناميكيات التنمية الناجحة في الدول التي تتمتع بحكم رشيد، فقد أثبت قادة تاريخيون، كـ(ماو تسي الصين ، لي كوان يو سنغافورة، كاغامي رواندا، و مهاتير ماليزيا)، أهمية التدخل الفاعل للدولة في التنمية، محققين نمواً اقتصادياً مستداماً، انعكس إيجاباً على استقرار المجتمعات وبناء أمنها.

2. مؤسسات المجتمع المدني والمحلي

يشكل المجتمعان المدني والمحلي ركيزتين أساسيتين في بناء الاستراتيجيات الأمنية الفعالة، لدورهما المحوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تعزيز الحكم الرشيد. فهما حلقة وصل بين (المواطن، الدولة، والقطاع الخاص)، مما يعزز المشاركة المجتمعية ويرسخ دعائم مجتمعات أكثر ازدهاراً واستقراراً، إذ ان إشراكهم في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الأمنية يبني الثقة، ويعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه الأمن والتنمية المستدامة. وللتوضيح أكثر:

أولاً: المجتمع المدني كشريك استراتيجي

أكدت وثائق الأمم المتحدة على الدور المحوري للمجتمع المدني كشريك استراتيجي في تحقيق الامن والتنمية، وقدمت تعريفاً له، وفقاً لمنهاجها الإنمائي، بأنه فضاء يضم شبكة متنوعة من الكيانات المستقلة والتي ينضم إليها الأفراد طواعية، مثل (الجمعيات، النقابات، المؤسسات البحثية، وسائل الإعلام)[35]، وتعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وشمولية.

35- United Nations Development Program, Democratic Governance Reader-A reference fork, (UNDP practitioners, New york ,2009).

ثانياً: المجتمع المحلي كقاعدة للتنمية المستدامة

يُعد المجتمع المحلي فاعلاً رئيسياً في ترسيخ الحوكمة، عبر سعيه لتحقيق الديمقراطية والكفاءة، وتمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم، بما يحسن ظروف المجتمعات المهمشة، بنهج تصاعدي (من القاعدة إلى القمة) إذ تتحول المتطلبات إلى سياسات عامة تهدف إلى تنميته وتحقيق استقراره، وبناء أمنه الوطني بما يراعي أهداف التنمية المستدامة[36]، وهذا النهج يعزز الشعور بالملكية والمسؤولية لدى أفراد المجتمع، ويسهم في بناء مجتمعات أكثر مرونة واستقراراً في مواجهة التحديات.

باختصار، يمثل المجتمعان المدني والمحلي قوة دافعة نحو تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، كما أنهما شريكان استراتيجيان للدولة في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية.

3. شراكة القطاع الخاص

على الرغم من أن الدولة هي القوة المحورية الأكبر في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها ومع تغيرات العولمة، لم تعد اللاعب الوحيد في هذا المجال، فقد برز توجه عالمي نحو إشراك القطاع الخاص في سياسات التنمية، خاصة مع تحول العديد من الدول نحو اقتصاد السوق المفتوح[37]، ليصبح القطاع الخاص شريكاً أساسياً، ليس فقط كمورد اقتصادي، بل لدوره الاجتماعي في بناء الاقتصاد الوطني عبر توفير فرص العمل، وتحسين الخدمات الأساسية، بما ينعكس إيجاباً على استقرار المجتمع وبناء استراتيجيات أمنية تدعم التنمية المستدامة[38].

4. المؤسسات التعليمية التربوية والأكاديمية

تلعب المؤسسات التربوية والأكاديمية، العامة والخاصة، دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر تمكين الأفراد بالمهارات والمعارف اللازمة، وقد تجلى ذلك في (عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة)

36- الامم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، اعتماد نهج تنمية المجتمعات المحلية كأداة لصياغة السياسات الاجتماعية على الصعيد المحلي الوثيقة المرقمة :
EESCWA\SDD\20\technical paper

37- حسين عمر : موسوعة المصطلحات الاقتصادية، (القاهرة : المكتبة الحديثة، 1995)، ص203

38- United Nations, Guidebook on promoting Good Governance in public -private partnerships, (New york and Geneva, 2008), pp5-6

الذي سعى لدمج قضايا جوهرية، كـ(تغير المناخ، مكافحة الفقر، والحفاظ على التنوع البيولوجي إدماج هذه القضايا في التعليم يُسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي والأمن المستدام. وقد أكد إعلان آيشي-ناغويا 2014 [39] على أهمية هذه المؤسسات، مشدداً على ضرورة توفير الموارد الكافية لدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة، مركزاً على ثلاثة عناصر أساسية: (المتعلم، والمعلم، والبنية التحتية)، لبناء جيل واعٍ بالتحديات وملم بالحلول المستدامة.

5. المؤسسات الإعلامية بأنواعها

للإعلام تأثير مزدوج أشبه بسيف ذو حدين، فبينما يسهم الإعلام الحر والمسؤول في نشر الوعي وترسيخ الحوكمة الرشيدة، يجسد الإعلام المسخر أداة خطيرة لتأجيج الصراعات وتكريس الكراهية وتراجع التنمية، إذ شهد التاريخ الحديث أمثلة مأساوية على الدور السلبي للإعلام، منها: حرب (البوسنة والهرسك) التي لا تزال ندوبها شاهدة على بشاعة الدور، وكذلك مذبحة رواندا إذ لعبت إذاعة (ألف تلة) دوراً تحريضياً في تأجيج التوترات العرقية، ونشر خطاب الكراهية ضد أقلية التوتسي، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف وحشية أسفرت عن مأساة إنسانية أودت بحياة مئات الآلاف من البشر [40]، في المقابل، يسهم الإعلام الحر في تعزيز الشفافية والمساءلة، كما أكد تقرير الأمم المتحدة حول التنمية لما بعد 2015، لذا يجب على الاستراتيجيات الأمنية ضمان بيئة إعلامية حرة ومستقلة، تكفل الوصول إلى المعلومات، وتحمي العاملين فيها، عبر تشريعات تضمن حرية التعبير، وترسخ مبادئ المهنية والمسؤولية، فالجمع بين حرية الإعلام والمسؤولية يمهد الطريق نحو مجتمعات ديمقراطية تسير بثبات نحو التنمية المستدامة[41].

39- للمزيد انظر : منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الوثيقة المرقمة : (011 / ED / 2014 / TLC / ESD)

40- عماد نصيف : اعلام الموت مليون قتيل والفاعل ملعون، تقرير منشور بتاريخ 6 شباط 2018 تم مشاهدته، بتاريخ 2024-11-2 وفق الرابط :

https://ruyaa.cc/Page/5734

41- اليونسكو: اعمال المؤتمر الدولى حول وسائل الاعلام والحكم الرشيد، البيان الصحفى لليونسكو رقم -54 2005، (السنغال:المؤتمر الدولي لليونسكو حول وسائل الاعلام والحكم الرشيد، 2005).

6. دور القوى العسكرية وشبه العسكرية

تعد القوى العسكرية وشبه العسكرية ركيزة أساسية في إرساء دعائم الحكم الرشيد، وتؤثر بشكل مباشر على التنمية والأمن المستدامين، ويمكن تحليل هذا الدور المركب على النحو التالي:

أولاً: القوة العسكرية

يرتبط مفهوم التنمية ارتباطاً وثيقاً بالدفاع عن حدود الدولة، فكلما زادت قدرة المجتمع على حماية موارده، زادت الفرص المتاحة لتحقيق التنمية المنشودة. إن الأمن والازدهار يعتمدون على بيئة آمنة مستقرة، فبدونها، لا يمكن تحقيق الإبداع أو التخطيط الذي يشكل ركيزتي التنمية. لا يمكن للفرد أن يشعر بالأمان على (نفسه، ثرواته، استثماراته) دون وجود بيئة آمنة ومستقرة. [42]، وإذا كان الأمن والاستقرار أساسيين للمجتمعات، فالتنمية تضمن استدامتهما، فلا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية، فالعلاقة بينهما علاقة تلازم وتكامل، وهذا ما أكده روبرت ماكنمارا، في كتابه (جوهر الأمن)، مشدداً على أن أمن الدولة يرتكز على حد أدنى من الاستقرار الداخلي[43]، والذي يتطلب بدوره مستوى معيناً من التنمية الوطنية، وبناءً على ذلك، يتجلى ضرورة التكامل بين الأمن والتنمية لتحقيق استقرار مستدام.

ثانياً: القوة البشرية شبه العسكرية

تجسد القوى شبه العسكرية دعامة مكملة للقوات العسكرية النظامية، لا سيما في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، ولعل تجربة الحشد الشعبي في العراق ودوره في التصدي لهجوم داعش عد مثالاً بارزاً على ذلك، إلى جانب مساهمتها في حفظ الأمن المستدام والنظام ومكافحة الإرهاب والجريمة[44]، إلا أنه من الضروري وضع أطر قانونية لتنظيم عمل هذه القوى وتحديد صلاحياتها بدقة، منعاً لأي تداخل أو تضارب مع اختصاصات القوات النظامية.

42- عادل هواري واخرون: قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص111.
43- روبرت ماكنمارا : جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)، 125.
44- الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا: اتجاهات وتداعيات النزاعات طويلة الامد والتنمية، (نيويورك: الامم المتحدة المنطقة العربية الوثيقة المرقمة : E\ESCWA\ECRI\2015\2) ص2

7. المؤسسة الدينية وقادتها

تلعب المؤسسة الدينية وقادتها دوراً بارزاً ومؤثراً في حياة الشعوب والمجتمعات، فبفضل رسالتهم الأخلاقية والاجتماعية، يمكنهم التأثير إيجاباً على رسيخ مبادئ الحكم الرشيد، إذ تناط بهم مسؤوليات مستقلة عن السلطات العامة، مكرسة في قوانين وطنية ودولية، كإعلان الأمم المتحدة عام 1981، الذي يحظر التمييز على أساس الدين أو المعتقد، كما ويمارس القادة الدينيون تأثيراً كبيراً على الأسر من خلال التوجيهات الدينية، كآليات ضبط اجتماعي، لتعزيز قيم (العدالة، المساواة، وقبول الآخر، الشراكة والهوية الوطنية)، ما ينعكس على سلوك الأفراد في مكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد، وبالتالي يسهم ويساعد في التنمية المستدامة، وقد أكدت الأمم المتحدة على أهمية مكافحة خطاب الكراهية *، الذي يروج له بعض القادة باسم الدين، وحثتهم على الدعوة إلى التصحيح والمصالحة، نظراً لتأثيرهم الكبير على أتباعهم، ما يبرز دورهم المحوري في إرساء الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وبناء مجتمعات آمنة ومستقرة.

* كثفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جهودها لمكافحة خطاب الكراهية عبر سلسلة من الاجتماعات الدولية، وورش العمل الإقليمية، بدءاً من عام (2008) في جنيف وصولاً إلى برنامج عمل الرباط (2012) واجتماعات المتابعة في عدة عواصم عربية وأوروبية حتى عام (2017) ، جسدت هذه الجهود المتواصلة مساراً حيوياً لتطوير الاستراتيجيات والآليات الدولية لمواجهة خطاب الكراهية.

8. قوة البيروقراطية الفعالة في بناء مجتمعات مستدامة

تعد النخب البيروقراطية، مثل الوزراء، الوكلاء، والمديرين على مختلف مستوياتهم، فاعلاً أساسياً في منظومة الحوكمة وبناء مجتمعات مستدامة. وذلك من خلال توفير بيئة إدارية كفوءة تركز على مساعدة صناع القرار والقيادات الملتزمة بالتنمية في صياغة سياسات عامة فعالة تعزز الحكم الرشيد. وتتحدد مهامها الرئيسية في:[45]

45- حسن لطيف، الدولة والتنمية في الوطن العربي : محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، (عمان: دار الرواق للنشر والتوزيع، 2008)، ص 79.

***صياغة سياسات صناعية متكاملة، ووضع استراتيجيات مناسبة لتحقيق ذلك.**

***تطوير الصناعات بأسرع وقت ممكن عبر اختيار أنجع الطرق وأكثرها أماناً.**

* الإشراف المباشر على القطاعات الاستراتيجية، وتوفير خدمات التعليم والتدريب، والرعاية الصحية، بما يضمن جودة وكفاءة عملها وتأثيرها الإيجابي على المجتمع.

خلاصة القول: إن بناء استراتيجيات أمنية فاعلة لتحقيق مجتمعات مستدامة يرتكز على تضافر جهود القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والنخب البيروقراطية، من خلال تعزيز الحوار البناء، وتطوير سياسات وبرامج فعالة تسهم في ترسيخ الحكم الرشيد، وتحقيق التنمية المستدامة

المحور الثالث : الاستراتيجيات الحوكمية، مفتاح تحقيق التنمية المستدامة

يعد الأمن والتنمية ركيزتين متكاملتين في تعزيز البناء الوطني العراقي، وتشكل الحوكمة الرشيدة حجر الزاوية لتحقيقهما، يناقش هذا المحور دور الحوكمة في قطاعات حيوية كالاقتصاد والصناعة والزراعة والصحة، مسلطاً الضوء على أثرها في تعزيز النمو، وتحسين جودة الحياة، وتحقيق الاستقرار والأمن الوطني المستدام، كما يستعرض مبادئ الحكم الرشيد، كالتشاركية، الشفافية المساءلة، وآليات تطبيقها بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكما يلي :

1. حوكمة القطاعين التجاري والصناعي و دعم التنمية المستدامة

تؤثر عملية الحوكمة في قطاعي التجارة والصناعة تأثيراً بالغاً الأهمية، لدورها المحوري في تحقيق التنمية المستدامة واستقرار المجتمع، فمن خلال تنظيم عمل المؤسسات والشركات التجارية، ينتج لدينا مؤسسات كفوءة تسهم في تعزيز مبدأ الشفافية والتنافسية في إدارة شراكات المساهمين، ويحد من الآثار السلبية المترتبة على عدم الالتزام بأفضل الممارسات، ما ينعكس إيجاباً على التنمية المستدامة واستقرار المجتمع وأمنه في بناء اقتصاد وطني متين يتمتع بالكفاءة والمسؤولية [46]، أما في القطاع الصناعي فتحفز الحوكمة النمو الاقتصادي من خلال (توفر فرص العمل، تخفيف حدة الفقر)

46 - وزارة الصناعة والتجارة البحرينية : القرار رقم ١٩ ميثاق ادارة وحوكمة الشركات، (البحرين : وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، 2018)، ص 2.

خاصة في الصناعات التحويلية، كما تسهم في التنمية الاجتماعية بدعم (الفئات المهمشة، المناطق الريفية، وتحسين الصحة العامة)، بالإضافة إلى ذلك، تعزز الاستدامة البيئية عبر تبني الصناعة الخضراء المراعية للبيئة [47]، ما يمهد الطريق نحو أمن مستدام وتنمية مستدامة.

2. تنمية الموارد البشرية والاستثمار في رأس المال البشري

تمثل عملية التنمية للموارد البشرية واستثمارها ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن خلال إعداد الكفاءات البشرية وتطوير مهاراتها بما يتواءم مع احتياجات المجتمع، يصبح رأس المال البشري أكثر قدرة على استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية، ما يعزز الإنتاجية في مختلف القطاعات، كما وتعد الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الأمنية الناجحة[48]، إذ تمكن المجتمعات من زيادة قدرتها على التكيف في مواجهة التحديات التي تواجهها في بيئة العمل الداخلية والخارجية، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتوفير بيئة عمل محفزة للإبداع والابتكار، بما يسهم في استقرار المجتمع وبناء أمنه.

3. حوكمة البنية التحتية والخدمات العامة

تجسد البنية التحتية والخدمات العامة منظومة متكاملة من العناصر البنيوية المترابطة من (الموارد المادية، المعرفية والمؤسسية)، إذ توفر إطار الدعم اللازم للتنمية الشاملة، من خلال توفير البنى المادية والتنظيمية الأساسية لتشغيل المجتمع، بما في ذلك الوسائل والأدوات المستخدمة في تصميم وبناء المدن، إذ تسهم هذه البنية في تحقيق التماسك المجتمعي والازدهار التنموي، أو تفاقم الأزمات كعدم المساواة والتهميش، وذلك وفقاً للاستراتجيات الأمنية العامة للمجتمع وكيفية إدارتها [49]، فمن خلال توفير الإطار الهيكلي اللازم لتشغيل المجتمع، تؤثر حوكمة البنية التحتية والخدمات العامة بشكل بالغ على التنمية والأمن ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، بل أيضاً في معالجة الأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار المجتمعي المستدام.

47- United Nations: Sectoral Policy Questions: Cooperation in Industrial Development, (New York: General Assembly, Fifty-seventh Session, 2002), p. 4.

48- بارك نعيمة: تنمية الموارد البشرية واهميتها في تحسين الانتاجة وتحقيق الميزة التنافسية (الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي،2009) ص276.

49- United Nations: Infrastructure for Peacebuilding: The Role of Infrastructure in Overcoming Fragility Denmark (UNOPS, 2020) p. 2.

4. حوكمة الأمن والقضاء العام

يعد القضاء ركيزة أساسية لسيادة القانون، وتحقيق العدالة، وصون الكرامة الإنسانية في المجتمعات، وهي أهداف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلم والأمن والتنمية، كما أكدت ذلك أجندة التنمية المستدامة (SDGs) [50]، ولتحقيق هذه الأهداف، يرتبط قطاع العدالة ارتباطاً وثيقاً بالأمن العام، المسؤول عن توفير الأمن وإدارته، وتمثل حوكمة الأمن، من خلال ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة مثل (الشفافية، المساءلة، سيادة القانون)، عملية إصلاح تهدف إلى تحسين توفير الأمن للمجتمع وللفرد، ويتجلى أثر ذلك في تعزيز حقوق الإنسان، التي تعد مرادفة للتنمية المستدامة[51]، إذ تضمن للجميع حق العيش بكرامة وأمان، وتحت حماية قانونية واجتماعية واقتصادية، وهذا بدوره ينعكس بشكل إيجابي على بناء الأمن الوطني المستدام، مشكلاً دائرة متكاملة من التطوير والازدهار التنموي المستدام.

5. حوكمة الزراعة والقطاعات المتحالفة معها

تعد الزراعة والقطاعات المتحالفة معها أداة تنموية فاعلة، تسهم في تحقيق الأهداف التنموية، لا سيما في هدفي (الحد من الفقر، وتخفيض نسبة الجوع)، إذ من بين كل اربع فقراء في البلدان النامية، يعيش ثلاثة منهم في المناطق الريفية، لذا تمثل الزراعة، وفقاً لاجندة 2030 [52]، ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، من خلال حوكمة فعالة تعزز أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، اجتماعياً: (تساهم الزراعة في تحسين إنتاج المزارع الصغيرة، وتوفر الأمن الغذائي، وتؤمن المياه). أما اقتصادياً: (تشكل مصدراً مهماً للدخل وتجذب الاستثمارات، مما يُعزز النمو ويحد من الفقر[53].

50- للمزيد انظر:
Outcome document of the United Nations Summit for the adoption of the 2015-2030 Agenda for Sustainable Development.
51- Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces: Justice Sector, Security Sector Reform Backgrounder Series (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2015), p. 23
52- World Bank: Agriculture for Development Washington: World Bank, World Development Report, (2018) p. 71.
53- United Nations: The State of Food and Agriculture: Climate Change, Agriculture and Food Security, (Rome: Food and Agriculture Organization (FAO), 2016), p. 2.

أما بيئياً: (تسهم الزراعة المستدامة في الحفاظ على التنوع البيولوجي، مكافحة التصحر، تعزيز قدرة المناطق الريفية على مواجهة التغيرات المناخية)، كما ويلعب التنوع البيولوجي الزراعي دوراً أساسياً في تنظيم النظام البيئي، من خلال (الحفاظ على المياه، تحليل النفايات، ومكافحة تآكل التربة)[54].

لذا، تسهم حوكمة القطاع الزراعي وتخصيص الموارد بكفاءة في بناء أمن مستدام، ينعكس بشكل مباشر على استدامة التنمية.

6. حوكمة الصحة العامة واستدامة البيئة

يؤكد المبدأ الأول من إعلان ريو للبيئة والتنمية على أهمية الصحة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون صحة جيدة، ولا يمكن الحفاظ على صحة جيدة دون بيئة سليمة. كما أن البشر هم محور التنمية، ويحق لهم أن يعيشوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة. [55]،لا يمكن الحفاظ على صحة السكان إلا من خلال تحقيق الاستدامة البيئية عبر تطبيق الحوكمة بآلياتها الأساسية المتعلقة بالشفافية، المساءلة، والمشاركة. توفر الشفافية آلية لتقييم المؤسسات الصحية ومحاسبتها، في حين تضمن المشاركة التمثيل العادل للمواطنين وتتيح لهم المساهمة في اتخاذ القرارات الصحية. من خلال تحسين هذه الأبعاد، [56] ومن خلال حوكمتها الفعالة، في الحد من الفقر، وتعد مستفيداً رئيسياً من الاستثمار في التنمية والاقتصاد الأخضر، إذ تمثل مؤشرات الصحة أداة لقياس التقدم في أهداف التنمية المستدامة [57]، ما يعزز رفاه المجتمع واستقراره، ويسهم في بناء استراتيجية أمنية تنموية مستدامة.

54- United Nations General Assembly: Eradication of Poverty, Report No. 1 (New York: 25 September 2015), p. 6.
55- United Nations: Report of the United Nations Conference on Environment and Development (Rio de Janeiro: 1992, United Nations publication, Sales No. 93.18, Resolution No. 1), p. 5.
56- United Nations: Economic and Social Council, (Document No.: 6/2001/17.ECN), p. 2.
57- World Health Organization: Executive Board 130th session (United Nations Conference on Sustainable Development Rio+20, document number: EB13036), p. 1

الخاتمة :

وفي نهاية المطاف، يمكننا القول إن الأمن الوطني يجسد حجر الزاوية في بناء المجتمعات، ومحققاً لإرادة الشعوب في التنمية المستدامة، فهو الدرع الحامي للأفراد من المخاطر الداخلية والخارجية، إذ يقوم على أسس متينة من (مؤسسات قوية، عدالة ناجزة، وسلام شامل)، ويتيح للناس التمتع بالحرية وممارسة أنشطتهم دون تهديد، محفزاً الإبداع والإنتاج، فالتنمية والأمن وجهان لعملة واحدة، تتعكز فيهما التنمية على الحكم الرشيد، لبناء أمن مستدام وفعال، كما ويعزز الحوكمة القائم على (الشفافية، المساءلة والمشاركة)، قدرة الدولة على توفير الأمن، ويرسخ الثقة بين المواطن والدولة، ليبني مجتمعات متماسكة قادرة على مواجهة التحديات، كما تسهم التكنولوجيا الحديثة في تعزيز الأمن الوطني من خلال تطوير أنظمة المراقبة والرصد، وتحسين الاستجابة للأزمات، ما يخلق بيئة آمنة تساهم في تعزز التنمية والازدهار، فالأمن الوطني ليس مجرد حماية من التهديدات، بل هو منظومة متكاملة لبناء مجتمعات حرة، عادلة، ومزدهرة، تحقق تطلعات الشعوب نحو مستقبل أفضل تنموي ومستدام.

التوصيات :

وفي نهاية المطاف، تتوج هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات، والتي تشكل خارطة طريق متواضعة لصناع القرار، تسهم في بلورة استراتيجية أمنية استباقية وشاملة، تعالج حالة الضعف الأمني وتعزز من مرونة الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات المتجددة، بما ينعكس إيجاباً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فالأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين يمثل منظومة متكاملة، تتطلب التركيز على المحاور التالية:

* مكافحة الفساد الشاملة: استئصال الفساد بجميع أشكاله، (الإداري، المالي، المجتمعي) ، مدركين ترابطه وتكامله، وعدم جواز معالجته بشكل مجزأ.

* إنجاز العدالة الانتقالية: تحقيق عدالة انتقالية حقيقية، ناجزة، ومكتملة الأركان، بما يسهم في معالجة مظالم الماضي وبناء الثقة.

* تعزيز الوحدة الوطنية: ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة، وتغليبها على الهويات الفرعية، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويحصن الجبهة الداخلية.

*حوكمة المجتمع المدني: ضمان حوكمة فعالة للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، ومتابعة برامجها لضمان انسجامها مع نسق القيم الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

* تطوير المؤسسات الأهلية: تحديث المؤسسات الأهلية التقليدية، العشائرية والقبلية، لتصبح مؤسسات معاصرة تسهم في التنمية المستدامة، وتتجاوز حالة الانكفاء إلى الانخراط الفاعل في بناء المُجتمع.

* صون التراث الثقافي: حماية التراث الثقافي والإرث الحضاري والقيم الوطنية من تأثيرات العولمة وتغيرات نمط الحياة المُتسارعة.

* الارتقاء بالتعليم: الاهتمام بجودة التعليم وضمان حرية المؤسسات الأكاديمية، بما يسهم في تنمية رأس المال البشري وبناء مجتمع المعرفة.

* الاعتماد على الموارد الداخلية: تفعيل الموارد الداخلية للبلاد وتنميتها، بما يعزز الاستقلال الاقتصادي ويُحقق التنمية المستدامة.

المصادر :

أولاً: المصادر العربية :

1. علي عبد الهادي المعموري :سياسة الأمن الوطني في العراق (بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)

1. الامم المتحدة البرنامج الإنمائي المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية والإنسانية العربية، 2002

2. حمد الريشهري : موسوعة الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ ج4 (لبنان، بيروت :دار الحديث للطباعة والنشر 2004).

3. طارق نوير : الحوكمة والمعلوماتية في الدول العربية،مبادئ وممارسات حكومة الشراكة (مصر،القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2006).

4. سام دلة : من دولة القانون الى الحكم الرشيد،(سوريا، دمشق:مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون،مجلد30،عدد2،2014).

5. وفاء معاوي : الحكم المحلي الرشيد كاليه للتنمية المحلية في الجزائر (الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة باتنة،2010).

6. سليم قسوم : الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية الجديدة دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية،ط1 (الامارات ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية،2018).

7. نوري عزيز : معضلة المفاهيم والمدركات الامنية واثارها على مستقبل الدراسات الامنية، (الجزائر : مجلة الحقوق والعلوم السياسية،المجلد 11، العدد 2، 2024).

8. سعيد ياسين : التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي (المغرب : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهان 2016).

9. اسماعيل الشطي واخرون : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 309، 2004).

10. منظمة الامم المتحدة، البرنامج الانمائي: ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، (وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي،1997).

11. منظمة الامم المتحدة، البرنامج الانمائي : مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم، (شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم، مكتب السياسات الانمائية، 1998).

12. عماد صلاح عبد الرزاق : الشفافية ومراقبة الفساد، (بغداد: مجلة المنصور،العدد 18، 2012).

13. المركز الفلسطيني للاتصالات والسياسات العامة التنموية: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد،(الخليل : فلسطين، 2011).

14. نعمان احمد الخطيب: الوجيز في النظم السياسية،ط2 (الاردن عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011).

15. منظمة الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا: عدالة النوع الاجتماعي والقانون تقيم للقوانين المؤثرة على المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية (برنامج الامم المتحدة الانمائي،2018).

16. اسيا بلخير: ادارة الحكمانية ودورها في تحسين الاداء التنموي بين النظرية والتطبيق، الجزائر انموذج، (الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام،جامعة بن يوسف خده2009).

17. عبد الكريم سعد محجوب: النظام السياسي الامثل بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الانسان، (بغداد:مجلة السياسة والدولية،الجامعة المستنصرية،العدد 20، 2012).

18. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمدة من قبل الامم المتحدة في جلستها العامة الـ183 المنعقدة في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

19. محمد العجلوني : اثار الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية (المجلة العربية للإدارة : مجلد 39، العدد 4،2019).

20. اسماعيل الكافي : معجم مصطلحات عصر العولمة سياسية اقتصادية اجتماعية نفسية اعلامية (عمان: دار الثقافة للنشر،2006).

21. عامر حسن فياض: نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح، (بغداد: مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2011).

22. الأمم المتحدة : البرنامج الانمائي للتنمية الحوكمة من اجل التنمية البشرية المستدامة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وثيقة سياسية، 1997).

23. الامم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، اعتماد نهج تنمية المجتمعات المحلية كأداة لصياغة السياسات الاجتماعية على الصعيد المحلي الوثيقة المرقمة : EESCWA\SDD\20\technical paper

24. حسين عمر : موسوعة المصطلحات الاقتصادية، (القاهرة : المكتبة الحديثة، ١٩٩٥).

25. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الوثيقة المرقمة : (011 / ESD / TLC / 2014 / ED)

26. عماد نصيف : اعلام الموت مليون قتيل والفاعل ملعون، تقرير منشور بتاريخ 6 شباط 2018 تم مشاهدته، بتاريخ 2024-11-2 وفق الرابط :

https://ruyaa.cc/Page/5734

27. اليونسكو: اعمال المؤتمر الدولى حول وسائل الاعلام والحكم الرشيد، البيان الصحفى لليونسكو رقم 54- 2005، (السنغال:المؤتمر الدولي لليونسكو حول وسائل الاعلام والحكم الرشيد، 2005).

28. عادل هواري واخرون: قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية، 1998).

29. روبرت ماكنمارا : جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970).

30. الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا: اتجاهات وتداعيات النزاعات طويلة الامد والتنمية، (نيويورك: الامم المتحدة المنطقة العربية الوثيقة المرقمة : E ESCWA\ECRI\2015\2،).

31. حسن لطيف، الدولة والتنمية في الوطن العربي : محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلى، (عمان: دار الرواق للنشر والتوزيع، 2008).

32. وزارة الصناعة والتجارة البحرينية : القرار رقم 19 ميثاق ادارة وحوكمة الشركات، (البحرين: وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، 2018)

33. بارك نعيمة: تنمية الموارد البشرية واهميتها في تحسين الانتاجة وتحقيق الميزة التنافسية (الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي،2009)

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. United Nations General Assembly: Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development Report 70/1 (New York: United Nations, General Assembly, 2015.
2. Bill McSweeney, “Identity and security: Buzan and the Copenhagen school”, Review of International Studies, Vol. 22, No. 1 (1996), pp.81-94, Barry Buzan and Ole Wver, “Slippery? contradictory? sociologically unstable? The Copenhagen school replies”, Review of International Studies, Vol. 23, No. 2 (1997).
3. Bertelsmann Stiftung et al: A Guide to Developing and Implementing Local Economic Development Strategies (Washington: World Bank, 2004), p. 27.
4. Dalby Simon: Rethinking Security and Environmental Links (Ankara: Council on International Relations Association Journal of International Relations, 5/18, 2008).
5. The World Bank:Governance & Development The World Bank Publication (Washington D.C: 1992).
6. United Nations Development Program, Democratic Governance Reader-A reference fork, (UNDP practitioners, New york ,2009).
7. United Nations, Guidebook on promoting Good Governance in public -private partnerships, (New york and Geneva, 2008).
8. United Nations: Sectoral Policy Questions: Cooperation in Industrial Development, (New York: General Assembly, Fifty-seventh Session, 2002).

9. United Nations: Infrastructure for Peacebuilding: The Role of Infrastructure in Overcoming Fragility Denmark (UNOPS, 2020).

10. Outcome document of the United Nations Summit for the adoption of the 2015-2030 Agenda for Sustainable Development.

11. Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces: Justice Sector, Security Sector Reform Backgrounder Series (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2015).

12. World Bank: Agriculture for Development Washington: World Bank, World Development Report, (2018).

13. United Nations: The State of Food and Agriculture: Climate Change, Agriculture and Food Security, (Rome: Food and Agriculture Organization (FAO), 2016).

14. United Nations General Assembly: Eradication of Poverty, Report No. 1 (New York: 25 September 2015).

15. United Nations: Report of the United Nations Conference on Environment and Development (Rio de Janeiro: 1992, United Nations publication, Sales No. 93.18, Resolution No. 1).

16. United Nations: Economic and Social Council, (Document No.: 6/2001/17.ECN).

17. World Health Organization: Executive Board 130th session (United Nations Conference on Sustainable Development Rio+20, document number: EB13036).

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org